كتب قومية

الشرطة

ومسئوليات التطور

بقلم

الرائد بهاء الدين ابراهيم محمود

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
١٩٦٧

عناصر الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يقصد من هذا الكتاب أن يكون تمجيـــدا للشرطة أو ترديدا لانتصاراتها عبر سنوات الثورة ؛ ذلك أننا – بحكم طبيعة المرحلة التى نمر بهـــا – نتطلع الى الأمنيات أكثر مما نعيش فى الذكريات .

على أنه لابد لنا من نظرة على الماضى خاطفة وعابرة لندرك من خلالها قدرات الشرطة وامكاناتها كما تجلت فى المرحلة الماضية ، ثم نوازن بينها وبين مسئولياتها المقبلة .

وليس من شك أن الواجب الأول لجهـــاز الشرطة هو حماية مكاسب الثورة ، وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرار التطور الثورى ، وهو أمر يستلزم بالضرورة اقرار الأمن ، وتوفير الطمأنينة للمواطنين .

فالأمن – فى أمة تتصدى لمسئولية تغيير الحياة على أرضها – لا يعيش بمعزل عن أحداث التطور ، ولكنه دعامة الانطلاق الثورى فى الزراعة والصناعة والسياحة والمواصلات وشتى مجالات النشاط .

ولقد استطاعت الشرطة بالفعل أن تضطلع بمسئوليتها فى حفظ الأمن بكفاية واقتدار ، ويكفى أن نذكر ــ بغير حاجة الى حشد العديد من الأرقام والاحصائيات ــ أن التناقص فى أعداد الجرائم خلال العام الماضى بلغت نسبته ٦ر٤٠٪ مما كانت عليه معدلات الجرائم في السنوات العشر السابقة لقيام الثورة على الرغم من الزيادة المطردة فى عدد السكان !

كذلك يقع على الشرطة واجب ثورى أساسى يتمثل فى مواكبة الانطلاق ومسايرة التطور الذى تحقق فى مختلف المجــالات .

ولقد استطاعت الشرطة العربية بالفعل أن تحقق نهضة علمية وعملية تتناسب مع آمال أمتها وطموحها البعيد ، حتى اصبحت منهلا للعلوم الشرطية ، ومقصدا لرجال الأمن من مختلف الدول العربية والافريقية والآسيوية .

واذا ألقينا نظرة فاحصة على العــلاقة بين الشرطة والشعب بوصفها الثمرة الطبيعية لمبادىء الثورة ، والمقياس الحقيقى لتطور الشرطة ــ استطعنا أن نلحظ الجهود الموفقة التى قدمتها الشرطة وهى تزرع الحب مكان الكراهية ، وتضع الثقة محل الشك حتى حققت نجاحا مشرفا فى اكتساب ثقة المواطن وتعاونه مما يبعث على الرضا والاطمئنان ، ويستحق التهنئة والاعجاب ، وخاصة اذا ما تذكرنا الصورة الكئيبة التى سادت العلاقة بين الشرطة والشعب قبل قيام الثورة .

على أن النجاح الذى حققته الشرطة فيما مضى لا يصلح بديلا عن المسئوليات التى تنتظرها فيما يقبل ، لأن واجباتنا

تتسع ، ومسئولياتنا تكبر ، وكل مرحلة نصل اليها تؤهل الى مرحلة اخرى بغير توقف أو انتهاء .

لقد ظلت أمتنا اكثر من سبعين عاما تهتف بالجلاء ، وتقدم الشهداء ، فلما جاءت الثورة وحققت الجلاء فى سنواتها الأولى لم تقنع بما تحقق ، وانما امتد الأمل واتسعت المسئولية ، فأخذت تطارد الاستعمار فى كل أرض، وتطلب الحرية لكل شعب .

وهذا الكتاب يطرح على الشرطة مسئولياتها الجديدة ، وهى مسئوليات تخرج عن النطاق التقليدى لوظيفتها ، لتدخل فى المفهوم الثورى لعملها .

لقد بدأ جهاز الشرطة تطوره عقب قيام الثورة وهو أكثر تخلفا من غيره ، وسار على الطريق وهو يحمل من الماضى أعباء وأثقالا لم يحملها بنفس المقدار سواه ، ولكنه استطاع ـ بالعمل الثورى أن يتخطى مرحلة التحول العظيم ، ليبدأ مع وطنه ـ فى نفس الموعد ـ مرحلة الانطلاق العظيم .

٢٥ يناير سنة ١٩٦٧

رائد

بهاء الدين ابراهيم محمود

الفصل الأول

الشرطة والاتحاد الاشتراكي العربي

* معا على الطريق .
* تنظيم التعاون .
* العمل المشترك .



معا على الطريق :

يرتبط جهاز الشرطة مع الاتحاد الاشـــتراكى العربى ارتباطا حتميا بحكم مكانه من التنظيم السياسى ، وبحكم الهدف الواحد والعمل المشترك .

فالاتحاد الاشتراكى العربى ــ يمثل تحالف قوى الشعب العاملة التى تضم الجنود كقطاع رئيسى من اقطاعات هـــذا التحالف ، والمقصود بالجنود ــ كما أوضح السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى ــ هو القوات المسلحة والشرطة.

واذا كان تمثيل الشرطة فى اطارات الاتحاد الاشتراكى لا يزال تحت البحث والدراسة فان هذا لا يعنى أن تتوقف الشرطة عن التفاعل مع القيادات الشعبية انتظارا لتحديد مكانها فى تنظيمات الاتحاد ، بل عليها أن تبدأ العمل السياسى عن طريق التعاون المستمر ، والتلاحم الكامل مع أجهـــزة

الاتحاد الاشتراكى ما دامت بالفعل وبنص الميثاق ــ جزءا من تحالف قوى الشعب العاملة .

كذلك يرتبط جهاز الشرطة مع الاتحاد الاشتراكى العربى بحكم الهدف الواحد ؛ لأن الشرطة فى ظل تطورها الثورى لم تعد مجرد أداة لضبط الجريمة ومطاردة مرتكبها ، وانما أصبحت جهازا ثوريا يضطلع بمسئولية الأمن السياسى فى هذه المرحلة الحاسمة من تطورنا .

والأمن السياسى يعنى فى المقام الأول حماية الثورة من أعدائها ، ومواجهة المؤامرات التى تتعرض لهـــا ، والتى ستظل تواجهنا ما دامت لنا الانتصارات والأمجاد التى تحرك صدور أعدائنا بالحقد والضغينة .

والأمن السياسى يعنى كذلك حماية مكاسب الثورة التى تحققت لجماهير شعبنا ، وهى مسئولية « كبرى » فضلا على كونها مهمة صعبة تستدعى يقظة كاملة ووعيا عميقا ؛ لأن أساليب الاقطاع ووسائل الرجعية وصور الاستغلال لم تعد تستطيع أن تظهر سافرة ، ولكنها تتسلل فى الخفـــاء وهى تظهر الايمان بالاشتراكية والثورية ، وتبطن الكراهية لهمـــا .

ولن تستطيع الشرطة أن تكشف مواقعها أو تقضى على وسائلها الا اذا تحولت الى جهاز سياسى يضع نفسه فى خدمة الشعب بالمعنى الواسع لهذا المفهوم أمينا على ثورته حريصا على انتصاراته ومكاسبه ، وهو أمر يستتبع بالطبيعـــة وبالضرورة أن تلتحم الشرطة مع الاتحاد الاشتراكى العربى

التحاما كاملا بوصفه السلطة الممثلة للشعب الدافعة لامكانيات الثورة ، الحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ومن ناحية أخرى فالاتحاد الاشتراكى العربى هو السلطة العليا التى تنتقل اليها السلطات جميعا ، وجهاز الشرطة — بحكم طبيعة الوظيفة التى يمارسها ، وبحكم نفوذه التاريخى — صاحب سلطة حقيقية لا سبيل الى انكارها ، ولا يمكن أن نطالبه بالتخلى عنها ، وكل ما ينبغى أن يقدمه في هــــذا الشأن هو أن تكون سلطته منبثقة من الاتحاد الاشـــتراكى العربى يباشرها تحت اشرافه ، ولحساب أهدافه .

واذا ما انتقلنا الى أسلوب العمل بين الجهازين وجدنا أن الاتحاد الاشتراكى العربى يضطلع بمسئوليته عن طريق الالتحام المستمر مع الجماهير . يتلمس احتياجاتها ، ويعرف مشاكلها ، ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لها ، وجهاز الشرطة بحكم امتداده الواسع فى أنحاء البلاد ، وبحكم اتصاله الدائم بمختلف المواطنين — قادر على أن ينقل صـــــورة صحيحة وكاملة عن المشاكل التى يتعرض لها المواطنون ، والآمال التى يتطلعون اليها ؛ كما أنه — من جانب آخر — يستطيع ان يعرف عن طريق الاتحاد الاشتراكى صورة لمشاكل الجماهير ومطالبها ؛ ليعمل فى حدود اختصاصاته على حلها والاستجابة اليها .

وهكذا فان هناك مجالا واسعا للعمل المشترك بين الجهازين لأن كلا منهما يكمل الآخر ويعاونه ، يعطيه ويأخذ منه فى سبيل تحقيق هدف واحد : هو معرفة مشاكل الجماهير والعمل على حلها .

وبالاضافة الى هذا اللقاء الحتمى بين الجهازين بحكم الهدف الواحد والعمل المشترك ــ فان كلا من جهاز الشرطة وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى ينتشر فى مختلف انحـــــاء البلاد ، ومعنى هذا أن الاتصال بين الجهازين يمتد على قاعدة عريضة هائلة تشمل كل مكان فى جمهوريتنا .



تنظيم التعاون :

منذ أعلن قيام الاتحاد الاشتراكى العربى حتى اليوم حرصت القيادات فى جهاز الشرطة على أن تؤكد ـ فى وضوح تام ـ ضرورة التعاون مع الاتحاد الاشتراكى العربى على مختلف مستوياته باعتباره السلطة الممثلة للشعب .

ولقد صدرت خلال السنوات الماضية تعليمات ادارية لتنظيم التعاون بين الجهازين نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

١ ـ تضم لجان المصالحات على مستوى القرية والشياخة والمركز والمحافظة أحد أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ـ تقضى التعليمات بأن يكون ضمن أعضاء لجنة العمد

والمشايخ أثنان من أعضاء الاتحـــــاد الاشتراكى العربى فى الناحية .

٣ - اشتراك لجان الاتحاد الاشتراكى العربى بمراكز واقسام وبنادر الشرطة فى عملية اجراء القــرعة على أسماء الطلبات المقدمة للحج .

ولقد كان التعاون فى هذه المجالات الثلاثة محققا لنتائج مثمرة بالفعل ؛ فاشتراك اعضاء الاتحاد الاشتراكى فى لجــان المصالحات أكسب هذه اللجان قوة وفاعلية لم تكن لها من قبل ، وكذلك فان اشتراك أعضاء الاتحاد فى اللجـــان التى تختار مشايخ البلاد أضفى على الاختيار شكلا ديمقراطية وشعبية ، كما كان لاسهام أعضاء الاتحاد الاشــــتراكى مع مأمورى الأقسام والمراكز فى اجراء القرعة بين المتقدمين لأداء فريضة الحج أثر فعال فى توفـــير الطمـأنينة للمواطنين المتقدمين ، وفى القضاء على كثير من الشائعات والأقاويل التى اعتاد ترديدها من أخطأتهم القرعة .

ولقد كانت هذه النتائج الطيبة دافعا للتعــــاون بين الجهازين ، كى يخرج الى مجالات أرحب ، وشهدت الفترة الماضية بالفعل ـ فى كثير من المناطق ـ تعاونا واسع المدى بين الشرطة والاتحاد الاشتراكى ؛ فقد اشترك الاتحــــاد الاشتراكى مع الشرطة فى التصـدى لمشاكل كثيرة وتمكن بقدراته الشعبية من الاسهام فى حلها .

وستشهد الفترة القادمة ـ بغير شك ـ مزيدا من التلاحم بين الجهازين بحكم الالتزام الثورى لكل منهمــــا ، وبحكم ايمانهما المشترك بأن قوى الشعب العاملة هى صاحبة المصلحة الحقيقية للثورة .

على أننا — بصرف النظر عن قدر النجاح الذى تحقق فى هذا المجال — ينبغى أن نبحث ونناقش مختلف العوامل التى تساعد على تحقيق مزيد من الالتحام الثـــورى بين الجهازين .

وأول هذه العوامل هو العمل على تنمية الوعى السياسى لأفراد هيئة الشرطة وفى نفس الوقت تقديم صورة واضحة لأبعاد العمل الشرطى أمام أعضاء الاتحاد الاشتراكى .

فالشرطة أساسا وظيفة ادارية ، والاتحاد الاشتراكى سلطة سياسية ، والفهم المتبادل لطبيعة عمل كل منهما من شانه أن يوجد اللقاء الفكرى الذى يمهد ويسهل الالتقـــاء الكامل .

ولعل ابرز مظاهر التطور الجديد التى شهدتها الشرطة فى هذه المرحلة هو الاهتمام المتزايد بتنمية الوعى السياسى لدى رجل الشرطة ، الأمر الذى سوف تنعكس آثاره على العلاقة بين الشرطة والاتحاد الاشتراكى ، لأن رجل الشرطة السياسى — بطبيعة الحال — أقدر على التفاهم والتجـاوب والالتحام مع الجهاز السياسى .

ومن الجانب الآخر فان تفهم أعضاء الإتحاد الاشتراكى لوظيفة الشرطة من شأنه أن يعطيهم فرصة الاسهام الفعال، والمعاونة السديدة — عن علم ودراية — فى أعمـال الشرطة المختلفة ، وهذا الفهم من جانب أعضاء الاتحاد الإشتراكى لعمل الشرطة لا يتحقق الا بتنظيم لقاءات مستمرة ودورية بين المكاتب التنفيذية للمراكز والأقسام وبين جهاز الشرطة فيها

ليتبادل الطرفان الرأى ويطرحان مختلف المشاكل للبحث والحلول السليمة .

على اننا — بالرغم من الموقف المطمئن المشجع لمظاهر التعاون بين الاتحاد الاشتراكى والشرطة — نرى انه قد حان الوقت لتحديد عناصر التعاون بين الجهازين بصورة أكثر وضوحا ، على النحو الذى قدمته الأمثلة الثلاثة التى سبق ذكرها ، لأن النجاح المشرف الذى حققه التعاون المشترك بين الجهازين اعتمد فى اغلب الأحيان على الاجتهاد الشخصى، ولم يقم على أساس من التعليمات الواضحة التى تحدد قواعد العمل المشترك .

وربما كان هذا كافيا وملائما للمرحلة الماضية حين كان الاتحاد الاشتراكى فى أول مراحل تكوينه ، ولكن الموقف تغير الآن ، وأصبحت اللجان التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى قوة مؤثرة لها وزنها ، كما أن المستقبل سيشهد من غير شك اتساعا فى نشاط مختلف تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بصورة لا يمكن معها الاعتماد على الاجتهاد الشخصى في توجيه هذا النشاط المتزايد .

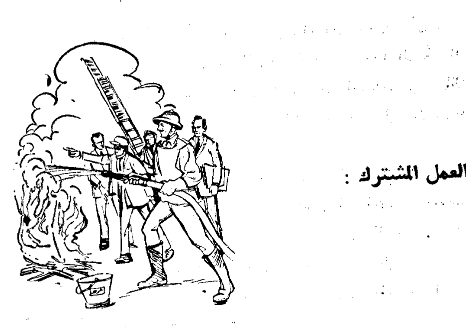
لهذا ينبغى أن توضع القواعد الثابتة التى تضمن التحام جهاز الشرطة بالاتحاد الاشتراكى فى مختلف أنحاء الجمهورية التحاما كاملا محدد المعالم واضح السمات ، لا يترك لتقدير الأفراد على أن يتم ذلك فى ضوء ما يلى :

١ — تحديد صورة التعاون بين الجهازين وعناصره — ينبغى أن يتم أولا فى اللقاءات التى تجـرى بين

المكاتب التنفيذية للأقسام والمراكز وبين جهاز الشرطة ، ثم ترفع التوصيات فى هذا الشأن الى القيادات ، وبمعنى آخر فان شكل التعاون ووسائله ينبغى أن يخرج من القاعدة معتمدا على التجربة قائما على الواقع .

٢ ـ من الطبيعى الا يوضع شكل واحد للتعاون بين الاتحاد الاشتراكى وجهاز الشرطة ككل ؛ وانما ينبغى أن توضع صورة للتعاون بين الجهازين على مستوى المحافظة وصورة ثانية على مستوى المركز ، وصورة ثالثة على مستوى القرية طبقا لطبيعة العمل فى كل منها .

٣ ـ تحديد صور التعاون بين الجهازين لا يعنى تجميد العلاقة بينهما ، وانما يهدف الى تنظيمها ودفع تطورها ؛ ولهذا فان التنظيمات التى تصدر فى هذا الشأن تلائم فترة معينة وينبغى أن يعاد النظر فيها دوريا طبقا لما تسفر عنه التجربة الواقعية .



العمل المشترك :

هناك مجالات متعددة تستطيع قوى الاتحاد الاشتراكى أن تتعاون مع جهاز الشرطة من خلالها ومن ذلك :

(أ) قوات الاطفاء الشعبية :

تتزايد أهمية الاطفاء فى المرحلة الحالية حماية للثروات الوطنية من اخطار النيران ، وليس من شك أن تعزيز مرفق الاطفاء – وخاصة فى قرى الريف – ضرورة حيوية ، ولكن المشكلة أن تعزيز هذا المرفق يتطلب امكانيات مادية هائلة أكبرها ما تتكلفه القوى البشرية التى تتولى الاطفاء .

وجندى الاطفاء قوة معطلة فى أغلب الأحيان ؛ اذ قد تمضى عليه سنة كاملة لا يقوم باطفاء حريق واحد ، ولكنه مع ذلك ضرورى لازم لا يمكن الاستغناء عنه .

ومن هنا ظهرت فكرة فرق الاطفاء الشعبية التى اخذت

بها انجلترا ، واعتمدت عليها حتى ان ٦٠٪ من قـــوات الاطفاء بها من هذا النوع .

وتقوم الفكرة على أساس ان تتطوع فى كل قرية مجموعة من شبابها للتدريب على أعمال الاطفاء لمدة ساعة كل أسبوع، وتحفظ معدات الاطفاء فى مكان بالقرية ، وعند حدوث حريق تطلق صفارة أو سرينة معينة ، فيقبل المتطوعون الى هــذا المكان ، ويأخذوا معداتهم ويتجهوا الى مكان الحريق .

ومن البديهى أن الفترة التى تنقضى بين اطلاق الانذار والبدء فى اطفاء الحريق أقل كثيرا مما لو طلبت سيارة الاطفاء من المركز القريب ، كذلك يمتاز هذا النظام بأن المعدات اللازمة للاطفاء ليست باهظة التكاليف ، فليس من بينها ســــيارة اطفــــاء .

هذا النظام اذن هام ومفيد لو أمكن تنفيذه فى كل قرية ، كما انه محتمل التكاليف ، ولكن مشكلته تنظيمية فى المقام الأول .

ان الشرطة المحلية تستطيع أن تقدم الخبرة الفنية ، وأن تبعث باحد رجال الاطفاء لتدريب المواطنين فى القرية ، ولكن ما السلطة القائمة فى القرية التى تستطيع تنظيم التطوع وجمع المتطوعين فى ساعة معينة كل أسبوع للتدريب على أعمـــال الاطفاء ، ثم الاشراف عليها فى أثناء العمل ؟

ان الاتحاد الاشتراكى يستطيع أن يتقدم لحمل هــذه المسئولية فى كل قرية تعاونه أجهزة الاطفاء الرسمية بالخبرة

الفنية ، أما الجانب التنظيمى فيضطلع به وحده ، وهو بذلك يؤدىدورا حيويا يخدم به المواطنين ، ويحمى الثروة القومية.

(ب) الدفاع المدنى :

يعمل الدفاع المدنى من أجل تقوية الجبهة الداخليـــة وحمايتها من الغارات الجوية فى الحرب والكوارث العامة فى السلم ، وهو بهذا أحد المجالات الرئيسية للعمـل الوطنى والخدمة العامة ، ولما كان الدفاع المدنى يعتمد أساسا على الخدمات التطوعية فان اهم المشاكل التى يواجهها افتقاره الى جهاز ينظم عمليات التطوع ويشرف عليها على مستوى الجمهورية .

وليس من شك أن اضطلاع الاتحاد الاشتراكى بهـــذه المسئولية الحيوية كفيل بالتغلب على هـــذه المشكلة ؛ اذ يستطيع الاتحاد الاشتراكى أن يعين من خلال قيـــاداته السياسية الأفراد اللازمين للقيام بالخـــدمات التطوعية ، كذلك يمكن أن ينشأ من بين شباب الاتحاد الاشتراكى فرق تخصصية للقيام بالانقاذ والاسعاف والاطفاء ، وتتركز تلك الفرق بمقار الاتحاد الاشتراكى بحيث تتحـــرك الى أماكن الحوادث بمجرد الاخطار .

وبمعنى آخر فان الاتحاد الاشتراكى بحكم تنظيمـــه الدقيق وامتداده الواسع يستطيع أن يضطلع بمسئوليات الدفاع المدنى فيما يتعلق بتنظيم التطـوع والاشراف على الخدمات الجماهيرية ، على أن تختص مصلحة الدفاع المدنى بعمليات التدريب الفنية للمتطوعين وتزويد مقار الاتحـاد الاشتراكى بالأجهزة اللازمة للانقاذ والاسعاف والاطفاء .

ولقد بدأت بالفعل تجربة رائدة فى هذا المجال تم فيها تخريج ٥٠ فردا من شباب الاتحاد الاشتراكى من معهـــد الدفاع المدنى ، على أن هذه التجربة الناجحة بحاجة الى الامتداد والاتساع ؛ لتشمل كل مكان فى انحاء الجمهورية .

(جـ) الوعى الشرطى :

من واجب الاتحاد الاشتراكى العربى أن يحمل مسئوليته تجاه نشر الوعى الشرطى بين المواطنين ، وذلك بأن يتولى التوعية لمكافحة جرائم المخدرات والثأر والحريق والمرور وغير ذلك ، وهو عمل لا يؤديه لحساب الشرطة ــ كما قد يتبادر الى الذهن ــ وانما هو واجب قومى يؤديه من أجل الوطن كله ولحسابه .

ولقد يقال فى هذا الشأن : ان هــذه مسئولية الشرطة وحدها ، وانها تستطيع عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة أن تحملها ؛ وهذا صحيح بالفعل ، ولكن الاتحاد الاشتراكى يمتاز عن الشرطة فى هذا الجانب بميزات متعددة : منها أن التوعية الشرطية عندما تصدر من رجل الشرطة تبدو للجماهير وكأنها تلبس ثوب الأوامر مما يجعله قد ينفر منها أو يتردد فى قبولها على حين أن التوعية الصادرة من الاتحاد الاشتراكى تخرج من بين صفوف الشعب يحملها اليه أفراد منه اقرب اليه واقدر على فهمه .

كذلك فان أكثر وسائل الأعلام تأثير ما كان منها معتمدا على الاتصال المباشر ، وعلى سبيل المثال فان أجهزة الأعلام المختلفة تستطيع أن تحمل الى القـــرية الارشادات التى

تمكنها من أن تتجنب حوادث الحريق ، ولكنها لا تصـــل بتأثيرها الى ما يصل اليه شباب الاتحـاد الاشتراكى وهو يجوب أنحاء القرية ، ويشير في ضوء الواقع الى مناطق الخطر ووسائل الحذر .

ان الشرطة عليها أن تمد أجهزة الاتحـــــاد الاشتراكى بالمعلومات الفنية اللازمة لنشر الوعى الشرطى ، وعليها كذلك أن تزودها بالملصقات والنشرات والأفلام ومختلف وسائل النشر ، لتسهم بجهدها فى هـذا العمل حتى تكون التوعية الشرطية خارجة من صفوف الشعب متجهة اليه .

وبعـــد ...

فان الاتحاد الاشتراكى العربى فى مقدمة الانجـــازات الثورية الهائلة التى تحققت فى مجال الديمقراطيــة ؛ فهو يتصل بكفاحنا عبر التاريخ ، ويرتبط بآمالنا خلال المستقبل، ومن واجبنا أن نعطى هذا الجهاز السياسى امكانات نمــوه وتطوره ضمانا لاستمرار الثورة وحماية لمكاسبها .

الفصل الثانى

المسجون ومسئولية الإنتاج

* العمل فى السجون
* النتائج التى تحققت
* نماذج من الخارج
* انى أقترح

العمل فى السجون :



ليس من شك أن رسالة السجون الأولى هى اصـــلاح النزيل وتهذيبه واعداده ليكون مواطنا صالحا بعـــد خروجه من السجن ، وهذه الرسالة الجليلة التى تضطلع بها السجون بالغة الأثر فى أمن المجتمع وسلامته وفى انطلاقه وتطوره ، ولا يمكن بأية حال أن نطالب السجون بالتخلى عن هـــذه الرسالة أو بوضعها فى المرتبة التالية من الأهمية مهما يكن اغراء المكاسب الأخرى التى يمكن أن تتحقق نتيجة لذلك .

فالسجون اساسا معاهد اصلاح وتقويم وتعليم ، وهى تؤدى رسالتها على أكمل وجه اذا خرج السجين منها ولم يعد اليها ، وانما اندمج في المجتمع مواطنا عاملا ينفـر من الجريمة ، ويقبل على المسئولية .

فما طريق السجون الأمثل لتحقيق هذا الهدف الكبير ؟

تعددت النظريات الاجتماعية والجنائيـــة التى تبحث أسباب الاجرام ، وتعالج انحراف المجرم ، ولكنها تتفق جميعا على وسيلة من أهم وسائل العلاج والاصلاح داخل السجن وخارجه ، وهى العمل .

العمل وحده قادر على أن يملأ فراغ السجين فترة وجوده فى السجن ، فلا يترك له وقتا يتحدث فيه عن جرائمــــه الماضية أو يفكر فى جرائمه المقبلة .

والعمل وحده قادر على أن يستعيد للسجين ثقته بنفسه، ويشعره بأهميته فى مجتمعه ، ويبشره ويطمئنه على مستقبله، فينزع من صدره كل ما يحمل من ضغائن وأحقاد تعود به الى الجريمة .

والعمل أيضا هو الذى يوفر للسجين أسباب حياته بعد الافراج عنه ، فلا يضطره الى العودة مرة أخرى الى طريق الجريمة تحت ضغط الحاجة وسعيا وراء لقمة العيش .

فالعمل داخل السجون لا يتنافى مع رسالتها الاصلاحية، بل هو جزء رئيسى منها ، فاذا كانت غاية السجون اصلاح المجرم . فان العمل وسيلتها الأولى للاصلاح .

بل يذهب بعض الباحثين أبعد من ذلك ، فيقرر أن نشأة العقوبة السالبة للحرية كانت تهدف أساسا الى الرغبـــة فى الافادة من عمل السجين وجهده ، ويستدل على ذلك بأن العقوبة السالبة للحرية انتشرت فى أوروبا فى أواخر القرن السادس عشر ــ بعد أن شعرت البلاد الأوروبية بحاجتهـا الشديدة الى الأيدى العاملة التى نقصت وقتئذ نتيجة للهجرة

الى البلاد المكتشفة حــــديثا ، وفى هذا المعنى يقـــول « جرنهوت » : ان العمل في السجون هو أساس لمشروعية اتخاذ سلب الحرية عقوبة قانونية .

ومن هنا فان الدعوة الى العمل داخل السجون والمطالبة بان تصبح السجون مراكز انتاج صناعى وزراعى لا تتنافى أصلا مع رسالتها ، ولا تبتعــــد عنها ، ولكنها تساند تلك الرسالة وتساعد عليها .

فاذا ما تركنا النظريات العقابية جانبا ، والقينا نظرة اخرى على المبادىء التى تحكم مجتمعنا الاشتراكى والظروف التى نمر بها فى هذه المرحلة من تطورنا ــ وجدناها جميعا تدعو وتلح فى الدعوة الى العمل الجاد المنتج فى كل مكان ومجال داخل وطننا .

فالميثاق يقرر فى وضوح أن العمل شرف وحق وواجب وحياة ، وأنه المفتاح الوحيد للتقدم ، كذلك فانه من المبادىء الأساسية التى اخذت بها الدول الاشتراكية ذلك المبــدأ الذى يقول : من لا يعمل لا يأكل .

وفى اكثر من مناسبة أكد زعيم الثورة وقائدها الرئيس « جمال عبد الناصر » أن العمل هو ثروتنا التى نعتمد عليها ، وان المجتمع الاشتراكى يعتبر العمالة الكاملة من أعظـــم انتصاراته وأغلى أمانيه .

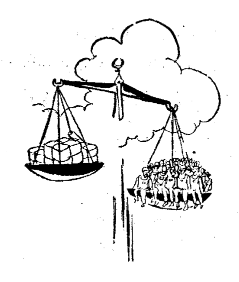
ويجب أن نفهم هذه المبادىء التى أوردها الميثاق والتى اعلنها زعيم الثورة فهما واسعا شاملا ، فنعتبر العمل واجبا للحر والسجين على السواء ؛ فليس من المعقول او المقبول

أن تأخذ الدولة مواطنا يعمل وينتج ؛ لتحتفظ به فى السجن بغير عمل أو انتاج مهما يكن الجرم الذى اقترفه ؛ لأنها حينئذ تعاقب المجتمع كله حين تحرمه انتاج هذا المواطن .

ومن ناحية اخرى فان طبيعة المرحلة التى نمر بها تطالب بالعمل المنتج بغير تردد او توقف ، الأمر الذى يستلزم حشد الجهود ـ كل الجهود ـ وتنسيقها تنسيقا كاملا ؛ لتأخذ مكانها فى معركة البناء ، يتساوى في ذلك المواطنون داخل أسوار السجن وخارجها ؛ لأن هؤلاء وهؤلاء يمثل العمل بالنسبة لهم حقا وواجبا .

ومن الخطأ الكبير أن نفهم أن الواجب المطلوب فى هذا الجانب هو مجرد العمل الذى يملأ الوقت ، ويشغل الفراغ ، ويقى من التعطل ؛ ذلك أن طبيعة هذه المرحلة تقتضى عملا منتجا الى اقصى الحدود التى يمكن أن ينتجها العمل ؛ لأن العمل الذى يستهدف شغل الفراغ بطالة مقنعة ، والعمل الذى لا يحقق كفاية من الانتاج نصف تعطل .

ان الرئيس « جمال عبد الناصر » يعلن نوع العمل الذى تطالبنا به المرحلة الحالية فيقول : « ان واجبنا الأول والأكبر هو العمل والعمل الجاد والعمل المنظم أو بتعبير آخر هو العمل العلمى » .



النتائج التى تحققت :

قبل أن نتعرض للنتائج التى حققتها السجون فى مجال الانتاج يحسن بنا أن نلقى نظـــرة على قدرات الســـجون وامكاناتها لنوازن بينها وبين النتائج التى وصلت اليها :

تتمثل امكانات السجون أساسا فى الأيدى العاملة داخلها، وليس من المستطاع أن نذكر عددا ثابتـــا لنزلاء السجون ؛ اذ أن هذا العدد بطبيعة الحال ـ يزيد وينقص نتيجة لمـــا تستقبله السجون من نزلاء جدد ، ونتيجة لما يفرج عنهم بعد انتهاء مدة العقاب .

ولكننا بصفة عامة اذا أخذنا المتوسط الحسابى لعدد المسجونين فى السنوات العشر الماضية وجدناه يدور حول رقم ٢٠٫٠٠٠ سجين موزعين على ٢٤ مؤسسة عقابية داخل الجمهورية .

وبالاضافة الى هذا العدد الكبير من الأيدى العاملة تتميز السجون فى مجال العمل بعدة ميزات :

أولا : امكان أحكام الضبط داخل السجون بصورة لا يمكن أن تتوافر بالنسبة للعمال العاديين ، أو بمعنى آخر فان العمل فى السجون يمكن أن يكون من الناحية التنظيمية ــ بحكم خضوع النزلاء للوائح السجن ــ أكثر دقة من العمل الذى يجرى فى المصانع والمزارع خارج السجن ، وليس يفهم من ذلك بطبيعة الحال امكان اتخاذ اجراءات شاذة أو قاسية لاجبار المسجونين على العمل ، لأن النظرة الانسانية الى السجين بدأت مع فجر ٢٣ يوليو وتأكدت على مر سنوات الثورة .

ثانيا : أن هذا العدد الهائل من المساجين المتفرغ للعمل داخل السجون لا تثقله مسئوليات الحياة وأعباء الأسرة التى تستنفد الكثير من جهد الفرد ووقته .

واذا كانت السجون تتميز فى مجال العمل عن غيرها من المؤسسات الانتاجية بهاتين الميزتين فانها تواجه من الجانب الآخر صعوبات عدة أهمها :

أولا : عدم استقرار العمل بسبب تغير القائمين به بصفة مستمرة وخاصة بالنسبة للمسجونين ذوى المدد القصيرة ؛ اذ لا يكاد بعضهم ينتهى من التدريب ويبدأ العمل حتى يفرج عنه ليحل محله آخر وهكذا .

ومع الاعتراف بوجود هذا العامل وأثره المعوق فان دقة التنظيم كفيلة بتقليل اضراره الى أقل حد ممكن ؛ ذلك أن نسبة المسجونين الذين لا تزيد احكامهم على سنة — طبقا لتعداد عام ١٩٦٥ — لا يزيد على ١٦٫٥٪ من مجموع تعداد المسجونين ، وهى نسبة يمكن احتمالها ، ويمكن فى نفس الوقت تشغيلها فى الخدمات الضرورية للسجن التى لا تستلزم تدريبا خاصا كأعمال النظافة وغيرها .

ثانيا : ضرورة تنوع الصناعات داخل السجون بهدف تأهيل المسجونين مهنيا على الأعمال المناسبة لهم طبقا لاستعداد وظروف كل سجين ، ويبلغ عدد صناعات التأهيل المهنى بالسجون المصرية ٤٧ صناعة فى حين تبلغ الصناعات الأميرية ٢٤ صناعة بخلاف الصناعات الزراعية ، وهذا التنوع من شأنه أن يبدد الجهود ، ويضيع الخبرات التى يمكن — اذا تجمعت فى عدد محدود من الصناعات — أن تقدم كفاية فى الانتاج لا تتحقق فى ظل هذا التعدد .

على أننا سنعود الى بحث امكانية التغلب على هذا العامل فى الصفحات القادمة .

ثالثا : ضعف مستوى الكفاية الانتاجية بين المسجونين بسبب انخفاض المستوى التعليمى والتدريبى وسوء حالتهم النفسية ، وقلة ميلهم الى العمل ، وهذا العامل الأخير تمكن معالجته باطلاق حوافز العمل

أمام السجناء ، اما انخفاض المستوى التعليمى والتدريبى فيمكن التغلب عليه بتوجيه المسجونين الذين لا يتوافر لهم مستوى تعليمى أو تدريبى مناسب الى الأعمال التى يغلب عليها الجهد البدنى كشق الطرق واصلاح الأراضى .

تلك هى العوامل المحيطة بالعمل فى السجون والمؤثرة عليه قوة وضعفا فما الشوط الذى قطعته السجون فى مجال الانتاج الصناعى والزراعى حتى الآن ؟ .

الواقع ان أول خطوات تصنيع السجون بدات فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ حين تقدمت مصلحة السجون لوزارة الداخلية باقتراح انشاء مجلس ادارة مستقل يضم عناصر من ذوى الخبرة من رجال الاقتصاد والصناعة والزراعة وغيرهم للاشراف على سياسة تصنيع السجون ، وبعد دراسة كاملة للمشروع انتهى الرأى بالموافقة عليه .

ومر المشروع بعد ذلك بمراحل متعددة كان يتحرك خلالها فى بطء شديد حتى انتهى الأمر فى مايو سنة ١٩٦٥ بأن وافق مكتب الهيئة العامة للتصنيع على اسناد تنفيذ عدة مشروعات لا تحتاج الى عملة صعبة أو استيراد من الخارج الى مصلحة السجون ، كما وافقت الهيئة على تشكيل لجنة ادارية لمشروعات تصنيع السجون ، فما الذى حققه مشروع تصنيع السجون بالفعل بعد اكثر من عام ونصف العام منذ انتهاء آخر مراحله ؟ .

جاء فى تقرير السجون عن عام ١٩٦٥ انه تم انشاء

مصنعين للسجاد بكل من سجنى بنى سويف وأسـيوط سوف يفتتحان فى المستقبل القريب ، كما اتخذت خطوات ايجابية لاتمام مشروع الغزل والنسج بالقناطر الخيرية ، وكذلك تجرى دراسات اقتصادية لانشاء مصنعين للصناعات الخشـبية بالاسكندرية وطنطا ، ومصنع للفرش وآخـر للصابون بمنطقة طرة .

أو بمعنى آخر ما تم تنفيذه حتى الآن مصنعان للسجاد لم يبدءا الانتـاج ، بل ولم يفتتحا بعد بالاضافة الى جملة عهود ووعود ودراسات تجرى ..

وتبقى بعد ذلك أسئلة حائرة تنتظر الجواب :

أولا : التطور الثورى فى وطننـا يبدأ من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن هذا التاريخ تبدأ المسئولية الحقيقية وعفا الله عما سلف ؛ فلماذا تأخرت السجون سبع سنوات كاملة قبل أن تتقدم بمشروع التصنيع ؟ .

ثانيا : تقدمت السجون بمشروعها الأول للتصنيع فى عام ١٩٥٩ وحتى الآن لم يبدأ المشروع اى انتاج ، وانما قضي الفترة الماضية ــ وهى سبع سنوات كاملة فى دراسات واتصـــــالات واستصـدار للمشروعات والقرارات .. ولسنا نريد من وراء ذلك أن نتهم أو نحاسب ، ولكننا نريد أن نقول: ان مشروع تصنيع السجون خلال السنوات الماضية على الأقل لم يأخذ مأخذ الاهتمام الجدى والتنفيذ الفعلى ، **وعلى الرغم من هذه الظروف فقد استطاعت السجون أن تحقق**

من منتجاتها الصناعية دخلا بلغ في العام الماضي ١٦٢٦٤٦ جنيها حصـــيلة مصنوعاتها الخشبية والجلدية والنسيج وصناعات خان الخليلى .

واذا ما القينا نظرة اخرى على الانتاج الزراعى تبين لنا أن السجون تقوم حاليا بزراعة ٦٩٥ فدانا ملحقة بالسجون المختلفة ، بالاضـافة الى ١٦٠٠ فدان بمنطقة القطا يجرى حاليا استصلاحها تمهيدا لزراعتها .

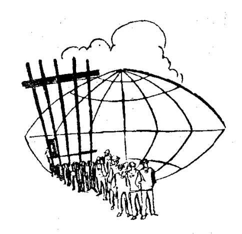
وقد بلغت جملة ايرادات السجون عام ١٩٦٥ نتيجة لنشاطها الزراعى والصناعات الزراعيـــة المتصلة به نحو ٥٠٫٠٠٠ الف جنيه ، وبنظرة عامة يمكن ان نقول : ان انتاج الفدان الواحد ــ بعد استبعاد الأراضى التى يجرى استصلاحها بمنطقة القطا ــ بلغ نحو ٧٢ جنيهـــا سنويا ، وهى نتيجة مشرفة اذا ما تذكرنا ان النسبة الكبرى من الأراضي الملحقة بالسجون ليست جيدة تماما ، بل أن بعضها لا يزال يجرى استصلاحه بالفعل .

ثم بدات السجون تجربة رائعة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حين صدر قرار بانشاء أول معسكر عمل للمسجونين بمنطقة الفتح بمديرية التحرير ، وبهذا المعسكر ٥٠٠ مسجون بصفة دائمة لتأدية ما يكلفون القيـــام به من أعمال ، وقد قامت مديرية التحرير باعـــداد المنشآت والمبانى اللازمة لايواء المسجونين ، كما تقوم المديرية بصرف اجر يومى للمسجونين بواقع ١٥٠ مليما يتقاضي المسجون منها اجرا قدره مائة مليم

عن كل يوم عمل ، وذلك استثناء من القرار الادارى رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ الذى حدد الحد الأقصي لأجر المسجون بأربعين مليما .

وقد مر على هذه التجربة أكثر من عام كامل كانت جهود المسجونين موضع التقدير الكامل من جانب المسئولين فى مديرية التحرير ، كما لم تسجل التقارير اى حادث للهرب او محاولة للهرب برغم أن الحراسة نسبيا ليست فى شدة حراسة السجون العادية واحكامها .

تلك نظرة سريعة على موقف السجون فى مصر من قضية زيادة الانتاج ومدى اسهامها فى هذا الجانب الحيوى .



نماذج من الخارج :

بقى أن نلقى نظرة على السجون فى الخارج ودورها فى زيادة الانتاج :

فى الاتحاد السوفيتى **يتميز نظام العمل العقابى بانه يراعى التنسيق الكامل مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وينظر الى كل يوم وكل ساعة منه باعتبارهما ضرورة اقتصادية ، فيرسل جدول العمل الى وحدة العمل العقابى للقيام به باعتباره جزءا من الخطة التنفيـــذية لمشروعات السنوات الخمس** ، وتشكل مجموعات من المحكوم عليهم للقيام باجزاء هذا الجدول وتنظيم المنافسة بين تلك المجموعات للمساعدة على زيادة الانتاج ، وذلك بمنح بعض الميزات كزيادة الأجر على الانتاج الأفضل أو تقصير مــدة العقوبة . واذا اخذنا احــدى مستعمرات الأشغال الاصلاحية ولتكن مستعمرة كريوكوفو « تقع على بعد ٣٥ ميلا من الكرملين » كنموذج للمستعمرات العقابية فى الاتحاد السوفيتى أمكننا ملاحظة ما يأتى :

أولا : هذه المستعمرة عبارة عن سور من الأسلاك الشائكة يحيط بمجموعة من الثكنات البسيطة .

ثانيا : تختص هذه المستعمرة بنوع واحد من الصناعات ، وهو منتجات الألومنيوم من الملاعق والأطباق والصوانى وغيرها .

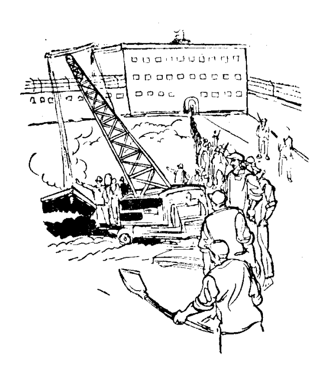
ثالثا : نزلاء كريوكوفو يتقاضون أجرا يعادل الأجور العادية التى يتقاضاها العمال فى المصانع المدنية يخصم منها نفقات المأكل والمأوى .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت السجون خلال الحرب العالمية الثانية بدور رئيسي فى الانتاج الحربى ؛ اذ كان ٨٩٪ من طاقتها الصناعية مسخرا لهذا الانتاج ، كذلك كانت مصانع السجون تنتج مختلف السلع ، بل كان هناك سلع لا تنتج فى غير السجون .

وقد كان من نتيجة تزايد انتاج السجون أن أصبحت خطرا يهدد الصناعات الرأسمالية ، الأمر الذى دعا الى تكتل الرأسمالية الأمريكية والضغط على الحكومات للقضاء على مصانع السجون . وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى للسجون الأمريكية خلال سنوات الحرب الثانية ١٣٨ مليون دولار .

كذلك أخذت الولايات المتحدة بنظام معسكرات العمل منذ سنة ١٩٠٠ وبها حاليا ٩٦ معسكرا يعمل بها ١٠٪ من مجموع تعداد المسجونين من الرجال البالغين .

انى أقترح :



يجب أن نعترف أولا أن السجون عندنا بالرغم من تطورها المشرف – لم تستطع بعد أن تستغل الطاقات المعطلة داخل جدرانها استغلالا كاملا ، ويكفى أن بعض نزلاء السـجون – تحت اسم العمل – لا يزالون يقطعون الأحجار من جبل طرة فى الوقت الذى تستطيع فيه بضع أصابع من الديناميت أن تحقق فى لحظات ما يحققونه فى شهور ٠

كذلك فان السجون لم تستطع بعد أن تسهم فى الانتاج الصناعى والزراعى على المستوى الذى يناسـب مسئولياتها ويلائم قدراتها ، فلم نسـمع عن انتاج وافر بسـعر معتدل يؤثر فى الأسـواق ويرغمها على خفض أسعارها على النحو الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فانتاج السجون عندنا – برغم جودته – محدود الكم داخل معارضها ٠

اما بالنسبة لتأهيل المسجونين فيجب أن نعترف أيضا انه لم يعــد يلائم تطورنا ؛ ذلك ان التأهيل ينصرف الى صناعات بدائية محدودة الاثر بالنسبة للدولة : مثل صناعة الكراسي والسجاد والسلال في حين ان العمل خارج السجون يتطلب اكتساب الخبرة الميكانيكية وعادات العمل الصناعي .

لذلك يجب ان تبدأ ثروةشاملة بغير ابطاء داخل السجون وذلك في ضوء ما يلي :

اولا : الطريق الرئيسى الذى تستطيع السجون أن تسهم به فى الانتاج هو مجال الانتاج الزراعى ، أما التصنيع داخل السجون فهو محــدود الأثر لا يمكن أن يستوعب كل القوى القادرة على العمل ، ذلك أننا لا نشكو قلة الأيدى العاملة فى التصنيع حتى نبحث عنها وراء الأسوار ، ولكننا نفتقر الى الجهد البشرى الذى يستطيع ان يستصلح الأراضى ويستزرعها ، ويقول السيد الرئيس فى خطــابه فى حفل افتتاح مجلس الأمة :

« ولدينا الآن ٧٤٣ الف فدان كاملة الاستصلاح ــ سواء على موارد مياه السد العالى أو غيره ــ ولكن اقل من نصفها هو الذى جرى استزراعه ، وهذا موضوع يستحق أكبر الاهتمام » .

انها دعوة الى العمل أعتقد ان السجون قادرة عليها ، كما اثبتت ذلك التجربة التى قدمتها فى مديرية التحرير .

ولست فى هذا الشأن ادعو الى انشاء معسكرات عمل فى مناطق الوادى الجديد والصحراء الشرقية ، فذلك يحتاج الى كثير من الأعباء كما أنه يخلق العديد من المشاكل فضلا عن كونه محدود الأثر ، ولكن ما أدعو اليه هو انشاء السجون ذاتها وسط مناطق من هذه الأراضى المستصلحة .

وفى العام الماضى تم هدم سجن مصر ، ولا نزال نبحث عن مكان آخر فى القاهرة تقيم فيه السجن الجديد ، ولست ادرى لماذا لا يقام هذا السجن الجديد فى احدى مناطق الوادى الجديد تحيطه آلاف الأفدنة يستصلحها المساجين ويزرعونها .

ويستطيع السجين بعد خروجه من السجن أن يتملك الأرض التى استصلحها ينتفع بانتاجها ، وينفع الدولة به ، ويكون فى ذلك حافز قوى للعمل .

أن مبانى السجون الحالية قديمة متصدعة معظمها فى طريقها الى الانهيار ؛ فلماذا لا ينشأ كل مبنى جديد للسجون فى مناطق العمل بالصحراء ؟

أن الغالبية العظمى من المساجين عندنا من بيئة زراعية ، كما أن الزراعة بطبيعتها تحتاج الى الجهد البشرى اكثر من التدريب الفنى ، فلماذا لا نستغل الطاقات المعطلة استغلالا كاملا فى مجال الزراعة ؟ .

ثانيا : التأهيل المهنى داخل السجون يجب أن يرتفع الى مستوى مسئولية التصنيع فى المرحلة الحالية ،

وليس من شك أن الزراعة ـ فيما لو نفذ الاقتراح الأول ستستوعب جانبا كبيرا من القوى العاملة داخل السجون ، وتبقى بعد ذلك أعداد أقل يمكن تدريبها على الصناعات الحديثة .

ولسنا ندعو الى انشاء مصانع خاصة لتدريب السجون على العمل ، وانما يمكن الشركات المختلفة ومعظمها يتبع القطاع العام أن تنشيء ورشا صناعية صغيرة داخل السجون لتدريب عدد من نزلائها التدريب الفنى الذى تتطلبه فى عمالها .

ولدينا تجربة رائدة فى هذا المجال ؛ فشركة البلاستيك الأهلية أنشأت فى سجن الاسكندرية ورشة داخل السجن يقوم فيها السجناء بالعمل لحسابها وتحت اشرافها ، وعند خروجهم من السجن تلزم الشركة تعيينهم عمالا بها ، فتفيد من العمال المدربين ، ويفيد السجين بالعمل الشريف ، وينتفع المجتمع بالنتيجتين ..

فلماذا لا تمتد هذه التجربة الى مختلف المحافظات ؟ لماذا لا تقوم الشركات التى تطلب عمالا مهرة بانشاء ورش تدريبية لها فى السجون ، وتختار النزلاء بشروط معينة للتدريب فيها على أن تقوم بتعيينهم عند تخرجهم ..

ثالثا : اعادة النظر فى لوائح السجون لتعديلها بما يخدم الانتاج : وعلى سبيل المثال القرار الادارى رقم ٤

لسنة ١٩٦٢ الذى حدد الحد الأقصى لأجر المسجون بأربعين مليما فى حين أن حوافز العمل تقتضي أن ينال المسجون عائد عمله بالكامل ، وليس هناك ما يمنع ادارة السجن بعد ذلك من أن تخصم من أجره نسبة معينة مقابل اعالته ، وانما المهم أن يشعر المسجون أنه يتقاضي أجرا حقيقيا عن انتاجه يتناسب طرديا مع زيادة الانتاج .

كذلك ينبغى أن تعدل المادة ٢٢ من قانون السجون التى تنص على انه لا يجوز أن تزيد مدة تشغيل المحكوم عليه على ثمانى ساعات .

ان ظاهر هذه المادة يستهدف حماية المسجون من الارهاق فى العمل ومساواته بزملائه الذين يعملون احرارا خارج السجن ، على أن هذه المساواة ليست فى مكانها تماما ، فالعامل فى الخارج ينتهى من عمله ليأخذ جزءا من وقت راحته فى قضاء حاجاته الشخصية ومطالب أسرته مما تستلزمه ضرورات الحياة فى حين أن النزيل في السجن تتوافر له كل مستلزمات الحياة من مأكل وملبس ومأوى ، كما أنه لا يحمل مسئوليات أسرة ؛ ومن هنا فان لديه من الفراغ ما يمكنه من العمل أكثر من العامل العادى ؛ ولهذا نقترح اباحة العمل للسجين اكثر من ثمانى ساعات اذا رغب فى ذلك . ولست أشك أن آلاف السجناء ــ متى توافرت

لهم حوافز العمل ـ سيقبلون الاستمرار فيه أكثر من ثماني ساعات ؛ لأنه بالنسبة لهم أفضل من ساعات الضياع والفراغ .

كذلك أرى اضافة مادة جديدة فى قانون السجون تنص على أنه لا يجوز الافراج عن السجين قبل ان يتعلم حرفة أو مهنة يستطيع أن يتعيش من ورائها بعد خروجه من السجن ، وليس فى هذا النص أى تجن على السجين ؛ لأن القانون خارج السجن يعتبر كل من ليس له وسيلة مشروعة للتعيش مشردا ، ويعاقبه بالمراقبة وبالحبس : فاولى بالسجون الا تسمح بالافراج عن نزلائها قبل ان تتيقن قدرتهم على التعيش بطريق شريف .

رابعا : ينبغى القضاء على تعدد الصناعات وتنوعها داخل السجن الواحد ، وذلك بتحديد صناعة معينة لكل سجن بما يتناسب مع البيئة التى هو فيها ، فيتخصص ـ على سبيل المثال سجن أسيوط فى صناعة السجاد ، وسجن دمنهور فى الصناعات الزراعية ، وطره فى الصابون وهكذا ... مما يساعد على خلق وتطوير تقاليد صناعة معينة داخل سجن معين ، كما أنه من ناحية أخرى يحشد الجهود لتطوير صناعة واحدة بدلا من تبديدها فى صناعات متعددة .

وليس من شك ان الاخذ بهذا النظام سوف يستتبعه حتما جمع نزلاء السجون من ذوى المهارة

أو الاستعداد لصناعة معينة فى سجن واحد بصرف النظر عن الأســـاس الحالى لتوزيع النزلاء على السجون الأمر الذى سوف يخلق مشــاكل كثيرة ينبغى أن نواجههـــا ونتغلب عليها فى سبيل هدف زيادة الانتاج .

وبعد ..

فان طريق السجون الى الاسهام الايجابى فى الانتاج ليس سهلا ممهدا ، ولكنه حتمى لا مفر منه لأن أجهزة الخدمات كما حدد الميثاق دورها ــ قوة دافعة لعجلات الانتاج ، ولقد حققت السجون ــ فى ظل الثورة ــ طفرات هائلة من التقدم كان اعظمها جميعا هذه النظرة الانسانية الى السجين .. ترى فيه مريضا تعالجه قبل ان تحاسبه ، وتقومه قبل ان تعاقبه .

ان نجاح السجون وتطورها المستمر هو الذى يدفعنا أن نستعرض مسئولياتها الجديدة فى ثقة أكيدة بانها قادرة على حملها وفاء بواجبها تجاه مرحلة من أخطر مراحل تطورنا الثورى .

الفصل الثالث

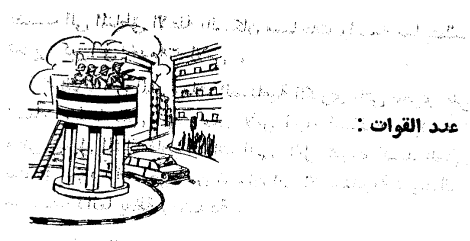
من مشاكل العمل

❋ عدد القوات .

❋ التدريب .

❋ الاعـلام .

❋ الروادع .



عدد القوات :

استطاع جهاز الشرطة ـ خلال سنوات الثورة ـ ان يؤدى واجبه فى حفظ الامن ، وان يحمل رسالته فى اداء الخدمات الاجتماعية والانسانية للمواطنين ، ولقد بذل فى هذين المجالين جهودا تستحق التقدير ، وتوصل الى نتائج تدعو الى الاطمئنان وان كان هذا بطبيعة الحال ـ لا يعنى انه بلغ نهاية الطريق .

على ان السنوات القادمة سوف تشهد اتساعا هائلا فى مجالات عمل الشرطة ، وبهذا ينخفض مستوى الخدمات التى تقدم للمواطنين مالم تتضاعف كمية الانتاج ، وترتفع كفايته :

فمن الأعباء الجديدة التى سوف يواجهها جهاز الشرطة الزيادة المطردة فى عدد السكان ، والتى تبلغ نحو ثلاثة ارباع مليون مواطن كل عام عليه ان يوفر لهم خدمات الأمن .

ومن الأعباء الجديدة ايضا الامتداد العمرانى الهائل الذى يجرى فى عواصم المحافظات ، بل وفى مختلف المراكز ، والذى

يضيف الى المناطق الآهلة بالسكان مساحات واسعة مما يتطلب تعزيزا كبيرا فى خدمات الأمن .

كذلك ، فان المشروعات الصناعية الكبرى التى تجرى على امتداد وطننا تلقى على جهاز الأمن اعباء اضافية متزايدة : وعلى سبيل المثال فان المعدات التى تنقل كهرباء السد العالى تمتد فى جوف الصحراء من اسوان الى الاسكندرية ، وتتطلب حراسات دائما يقظة ومشددة .

ويضاف الى هـــذا كله مسئوليات الشرطة الثورية والسياسية فى مواجهة اعداء الثورة ومساندة تطورها ، وهى مسئوليات تزيد بزيادة الانتصارات والأمجاد التى تحققها .

وهكذا يمكن القول : ان الشرطة سوف تواجه فى المستقبل القريب مسئوليات اكبر ، وان جهـدها اذا استمر بمعدله الحالى فسوف يؤدى ذلك حتمـــا الى انخفاض مستوى الخدمات فضلا على عدم امكان تحسينها وتطويرها عما هى عليه الآن .

ولقد ادركت قيادات اجهزة الشرطة هذه المسئولية القادمة فطالبت بدراستها دراسة علمية واقتراح الحلول المناسبة لها .

وتكاد التقارير التى ترد الى وزارة الداخلية من مختلف جهات الأمن تشترك فى المطالبة بزيادة قوات الشرطة وتعزيزها كحل رئيسى لمواجهة هذه المسئوليات المتزايدة .

والحقيقة التى تسجلها الاحصائيات بالفعل ان قوات الشرطة — منذ عام ١٩٥٦ — لم تحقق زيادة عددية تذكر ،

أو حققت زيادة طفيفة لا تتناسب اطلاقا مع الزيادة فى عدد السكان وامتداد العمران واتساع مظاهر النشاط ، بالاضافة الى المسئوليات الاجتماعية والسياسية التى أصبح علـى الشرطة أن تضطلع بها واجبا أساسيا تجاه مجتمعها الجديد .

صحيح ان ميزانية وزارة الداخلية عـام ١٩٦٦ حققت زيادة في بند الأجور والمكافآت تبلغ نحو ٣٥٪ عما كانت عليه عـام ١٩٦١ ، ولكن هذه الزيادة فى اغلبها اتجهت الى رفع المستوى المادى لأفراد هيئة الشرطة ، ولم تتجه الى انشاء وظائف جديدة تزيد من عدد الأفراد .

ولقد كان هذا الاتجاه طبيعيا ومنطقيا ؛ لأن الاهتمـام بالمستوى المادى ورفع الروح المعنوية للأفراد القائمين بالعمل فعلا اجدى على العمل واولى بالاهتمام من اضافة افراد جدد .

ولكن هل صحيح ان الشرطة تواجه عجزا حقيقيا فى عدد افرادها ، وانه من الضرورى تعزيز قواتها حتى تستطيع أن تواجه مسئولياتها الجديدة ؟

فلنؤجل الاجابة عن هذا السؤال ريثما ننتهى من سطور أخـــرى .

خلال سنوات الثورة خرجت الشرطة العربية عن نطاقها المحلى تلتقى بأجهزة الشرطة فى الدول الأخرى تأخذ منها ، وتعطيها .

ولقد استقبل جهاز الأمن فى جمهوريتنا وفودا متعددة من شرطة الدول الأجنبية ، كما استقبل شخصيات شرطية كبيرة لها مكانتها فى ابحاث الشرطة وعلومها .

والغريب حقا ان الوفود والشخصيات الزائرة ـ وخاصة تلك التى جاءت من اوروبا ـ كان يسترعى نظرها دائما شىء واحد وهو الاسراف الكبير فى استخدام قوات الشرطة والزيادة الهائلة فى عددها ، واكثر من زائر اجنبى ـ بعد ان يخترق ميدان التحرير ـ يلتفت الى الضابط المصرى الذى يرافقه ليقول له : ان القوات التى تحافظ على المرور فى هذا الميدان اكثر من عدد قوات المرور فى بعض عواصم اوروبا .

وهكذا نرى انه بينما تشكو القيادات فى اجهزة الشرطة من قلة عدد القوات وتطالب بتعزيزها ينتقد الزوار الأجانب الاسراف والزيادة فى اعداد قوات الشرطة . . !

فهل نصـــدق ما يقوله كبار رجال الشرطة الأجانب ، او نستجيب لما تطالب به اجهزة الشرطة المحلية ؟

فلنترك الآراء جانبا ، ولناخذ الارقام وحـــدها حكما صحيحا :

فى الجمهورية العربية المتحدة رجل شرطة واحد لكل ٤٠٠ فرد من السكان ، وفى كندا رجل شرطة واحـــد لكل ٧٧٥ فردا من السكان ، وفى النمسا تصل النسبة الى ١ : ٧١٠ ، وفى الدانيمارك ١ : ٨٦٠ ، وفى النرويج ١ : ٨٠٠ ، وفى السويد ١ : ٧٤٠ ، وفى اليابان ١ : ٧٢٠ .

ومن هنا يتبين أن لدينا زيادة كبيرة فى عدد أفراد الشرطة تكاد تبلغ ضعف المعدل الذى تأخذ به الدول السابقة .

وهنا يقفز الى الذهن السؤال الطبيعى : ما لنا والمقارنة بهذه الدول المتقدمة ؟ . . اننا دولة نامية لها مشاكلها وظروفها ،

وليس من العدل أن نقارن بدول اخرى سبقتنا فى المضمار الحضارى بوقت طويل .

والسؤال بالطبع منطقى ومعقول جدا ، ولكن الرد عليه سهل ، وذلك بان نقدم مثالا من دولتين ناميتين ولتكونا سيلان والهند : فالأولى بها رجل شرطة واحد لكل ١٠١٥ فردا من السكان ، أما الهند فتبلغ النسبة فيها ١ الى ٨٩٥ .

وهكذا يتضح لنا ان هناك زيادة كبيرة فى عـــدد قوات الشرطة ، لا يمكن ان نبررها بحالة الأمن وظروفه عندنا ؛ فشعبنا من اكثر شعوب العالم نفورا من الجريمة واقبالا على المسئولية ، وله من تاريخه وتقاليده ودينه وازع يردعه عن ارتكاب الجريمة قبل ان يردعه سلطان القانون .

وتشير الاحصائيات بوضوح — منذ مطلع القرن الحالى حتى الآن — الى ان الجريمة فى تناقص مستمر .

فما الذى يبرر زيادة أعداد قوات الشرطة بالقياس الى الدول الأخرى ؟ بل وما السبب الذى جعل أجهزة الأمن تشعر بعجز كبير فى عدد القوات الذى به زيادة فعلية ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال ضرورية ولازمة قبل ان نفكر فى اى تعزيز جديد لقوات الشرطة ؛ أما زيادة عدد القوات لمجرد الاحساس بوجود عجز فيها فهو أشبه بمن يروى ظمأه من ماء البحر ، فيزداد ظمأ . . !

ان الدولة تتحمل نحو ٣٠٠ جنيه فى العام الواحد لكل رجل شرطة ما بين مرتبه وملبسه وتجهيزاته ؛ ولهذا فان كل اتجاه لتعزيز قوات الشرطة يمثل عبئا كبيرا وخاصة فى هذه المرحلة من تطورنا ، ويبقى بعد ذلك كله السؤال السابق : لماذا تشعر أجهزة الشرطة بعجز فى عدد القوات ؟ وما العلاج ؟ .

التدريب :



رجل الشرطة هو العصب الرئيسى لجهاز الأمن والمقياس الحقيقى لتطوره ، واذا ما واجهنا الحقيقة بالنسبة لمقدرة رجل الشرطة عنـــدنا وكفايته اتضح لنا أنها دون مستوى مسئوليته .

ان رجل الشرطة يندرج فى سلك الشرطة وكل مؤهلاته للعمل بها مجرد اجادة القراءة والكتابة ، وحتى هذا الشرط اليسير اصبح عقبة فى طريق أجهزة الشرطة حين تحصل على حاجتها من الأفراد .

ولسنا نطالب الآن بتطبيق نفس شروط اختيـــار رجل الشرطة فى معظم الدول المتقدمة ، وهى الحصول على مؤهل متوسط على الأقل ؛ لأننا نعلم ان مثل هذا التغيير ــ وان كان يمثل الحل الجذرى للمشكلة ــ يتطلب امكانيات مادية هائلة

ليست فى طاقتنا الآن ، وظروفا اجتماعية مناسبة لم نصل اليها بعد .

ولكننا نريد ان نبحث عن الحل فى ضوء الظروف والامكانات المتوافرة لدينا ، **واذا لم يكن بوسعنا الآن ان نختار رجـــل الشرطة منـــذ البداية فى المستوى المناسب للمسئولية فان واجبنا ان نعمل على رفع كفايته عن طريق التدريب المستمر المثمر .**

ومن الانصاف ان نذكر ان تدريب رجل الشرطة حظى بالكثير من الاهتمام منذ بدات وزارة الداخلية تطورها الثورى ، ووضعت انظمة تدريبية متعددة تهدف الى رفع مستوى رجل الشرطة فى مختلف الجوانب العسكرية والقانونية والقومية .

فرجل الشرطة فى كل مكان فى وطننـــا ينقطع للتدريب سنويا لمدة خمسة عشر يوما ، وهو الى جانب ذلك يتلقى تدريبا اسبوعيا على طول شهور السنة فى (طوابير الدرس) بمختلف المراكز والاقسام .

وبالاضافة الى ذلك فهناك فرق تدريبية متنوعة فى مختلف مجالات الثقافة الشرطية يلتحق بها رجال الشرطة تباعا لرفع مستوياتهم الثقافية .

وعلى الرغم من هذه الجهود المتعددة فان النتيجة لم تكن مثمرة بالقدر الكافى ..

ان هذا التدريب المستمر طوال اربعة عشر عاما لم يستطع ان يرفع كفاية رجل الشرطة الى المستوى الملائم لمسئوليته ، ويرجع ذلك ــ فى رأيى ــ الى ان التدريب اساسا يهدف الى

تنمية المعلومات وتجديدها ، وصقل الاستعداد وشحذ الذهن — فالتدريب اذن لا يخلق من عدم ، ولكن ينمى ما هو موجود اصلا .. والمشكلة عندنا هى هذا القدر الموجود اصلا .

ان أى فرد يعرف مبادىء القراءة والكتابة يستطيع ان يتقدم للعمل بالشرطة ، فاذا ما ووفق على طلبه ارسل الى مركز التدريب لمدة شهر واحد يخرج بعدها وقد تأهل لحمل مسئوليته الكبرى كرجل شرطة ..

شهر واحد يتلقى خلاله مختلف التدريبات العسكرية والثقافة الشرطية والدراسات القانونية ، فيتحول فيه من مجرد فرد لا يعرف القراءة والكتابة الا قليلا الى مسئول عن عمل كبير يتطلب استعدادات مناسبة .

يقول أوجست مولر فى كتابه « الشرطة فى المجتمع الحديث » : انه لا يمكن ان تقل مدة تأهيل رجل الشرطة عن سنتين بشرط أن يكون المرشح للعمل من حاملى شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، ويقول المدير العام الحالى للشرطة الايطالية : انه وجد أن عاما واحدا لا يكفى اطلاقا تأهيل رجال الشرطة قبل الخدمة ، وانه يرى زيادة هذه المدة الى سنتين .

فاذا ما تذكرنا ان هذه النماذج التى يتحدثون عنها تحمل المؤهلات المتوسطة على الأقل تساءلنا عن المدة الكافية لتأهيل المرشحين لوظيفة الشرطة عندنا وكل مؤهلاتهم اجادة القراءة والكتابة .

قبل ان نبدأ اى تدريب يجب ان تكون هناك معلومات ينميها التدريب ويصقلها ، اما ان يلتحق الفرد بخدمة الشرطة

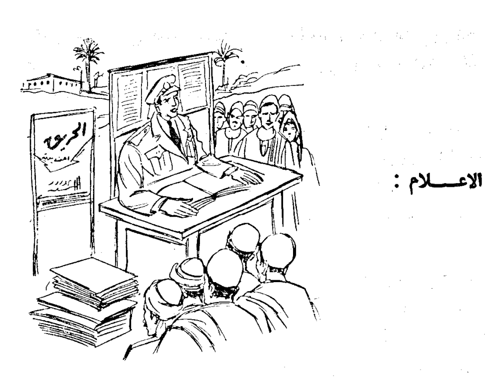
ليقضى شهرا بين يدى ضباط الصف المعلمين ، ثم يخرج بعدها الى العمل فلن يجدى معه التدريب ، ولن يرفع كفايته ، لأن التدريب لا يخلق من عدم كما ذكرنا .

ان وزارة الداخلية فى تطورها الثورى الجديد ــ مع بداية مرحلة الانجاز ــ ادركت اهمية التدريب ، وضرورة الافادة من نتائجه على اكمل وجه فأنشأت ادارة جديدة للتدريب لاعادة النظر فى نظمه القائمة حاليا واحداث ثورة شاملة فى هذا المجال الحيوى بهدف زيادة فاعليته .

وانني لأعتقد انه فى مقدمة المسئوليات التى تنتظر ادارة التدريب الاهتمام بتأهيل رجل الشرطة عند التحاقه بالخدمة وذلك بتطور مدارس التأهيل فى مديريات الأمن ورفع مستواها وزيادة مدد الدراســـة بها الى عام كامل أو ســـتة أشهر على الأقل .

ان الثورة الجديدة فى مجال التدريب قادرة بغير شـــك على ان ترفع كفاية رجل الشرطة ، فتعوض بذلك ما تشعر به أجهزة الأمن من نقص ــ غير حقيقى ــ فى عدد القوات .

الاعـــلام :



لا يزال الاعلام الشرطى قاصرا عن اداء مهمته ، وهى مهمة رئيسية تستطيع أن تصل بنا الى افضل النتائج بأقل الأعباء والتكاليف ..

ان شعبنا مسالم بطبعه يكره الجريمة وينفر منها ، والجهد الاعلامى الذى يتجه اليه يجد نفوسا طيبة قابلة للاستماع والاستجابة .

وعندما نبحث أنواع الجرائم الشائعة فى مجتمعنا نجد ان غالبيتها العظمى قابلة للتأثر بالاعلام : ومن أمثلة ذلك جرائم الحريق باهمال ، وحوادث المرور ، وجرائم الثأر والمخدرات والسرقات ؛ فهذه الجرائم وغيرها يستطيع الجهد الاعلامى أن يؤدى دورا حاسما فى منعها ، وهو دور أجدى وانفع من جهود الشرطة فى مكافحتها بعد وقوعها .

فلو استطاع الاعلام الشرطى أن يصل الى كل مواطن فى القرية ، يوضح أسباب الحريق وامكان تلافيه — لانخفض عدد جرائم الحريق باهمال .

ولو استطاع الاعلام الشرطى ان يوضح لكل مواطن اسباب حوادث المرور ، وكيف يمكن التفادى منها لنقص عدد الحوادث من غير شك .

وكذلك الأمر بالنسبة لجرائم السرقات التى تقع نتيجة انحراف الجانى وخطأ المجنى عليه ، ولو استطاع الاعـــلام الشرطى أن يوضح لكل مواطن كيف يحمى نفسه وسكنه من السرقة لانخفض عدد هذه الجرائم .

والاعلام الشرطى عندنا لا يزال محدود الأثر ، لم يستطع بعد أن ينهض برسالته على الوجه الأكمل ، وربما كان ذلك راجعا الى الظروف السيئة التى مرت بها الشرطة قبل الثورة فى علاقتها مع الشعب ، هذه الظروف التى خلفت رواسب كثيرة ظلت باقية لفترة طويلة بعد قيام الثورة فكان من الطبيعى أن تتجه الجهود الاعلامية قبل نشر الوعى الشرطى — الى ازالة آثار الماضى وتقوية الروابط بين الشرطة والشعب وتدعيم الثقة بينهما ، وقد كان ذلك طبيعيا ومنطقيا ؛ فلم يكن من المعقول أن تطلب الشرطة من الشعب معاونتها فى منع الجريمة أو تفسر له أسبابها اذا كان المواطنون أنفسهم لا يثقون بها .

ولم يكن من المستطاع أن يتجه الجهد الاعلامى الى نشر الوعى الشرطى ودعم الثقة بين المواطنين فى نفس الوقت ، وأن يحدث أثرا متساويا فى كل من الجانبين ، ذلك أن أسلوب

الاعلام يختلف فى كل منهما عن الآخر ؛ ففى نشر الوعى الشرطى تقف الشرطة موقف المعلم الذى يوجه ، وعند محاولة اكتساب الثقة تقف الشرطة موقف الصديق الذى يساعد ويخدم .

كذلك يجب أن يضاف الى أسباب القصور فى هذا الجانب ان الاعلام الشرطى عندنا ليست لديه الامكانات البشرية والمادية التى تستطيع أن تجعله مؤثرا فعالا ؛ ذلك أن الاعلام الشرطى ينصرف الى جرائم متعددة تختلف كل منها تمام الاختلاف عن الأخرى : فالتوعية بجرائم النشل تختلف عن التوعية بجرائم الحريق ، كما تختلف عن نشر الوعى المرورى .

وهكذا فان الوعى الشرطى مجال رحب متشعب الجوانب ينبغى ان تتوافر له امكانيات بشرية ومادية أكثر مما هو قائم فعلا ..

واجهزة الاعـــلام على مستوى الدولة مطالبة بأن تحمل مسئوليتها كاملة فى هذا الجانب :

فالمشاكل التى تتسبب عنها الجرائم مشاكل اجتماعية تستلزم حشد الجهود لمكافحتها .

وليس يكفى أجهزة الاعلام أن تقدم توعيتها فى المناسبات المختلفة ، ثم تنقطع بعد ذلك ، وانما ينبغى أن تكون التوعية مستمرة منظمة متجهة الى الفلاحين فى القرية تبصرهم بأسباب الحريق ، والى المواطنين فى المدن تحذرهم من وسائل النشل والنصب ، وغير ذلك طبقا لطبيعة كل مجتمع وظروفه ..

ان الاذاعة والصـــحافة والتليفزيون مطالبة بان تؤدى دورها الفعال فى هذا الجانب على النحو الذى يجرى فى معظم

بلاد العالم ، ومن امثلة ذلك ما يحدث فى مدينة نيويورك فى عطلات نهاية الأسبوع أو فى مباريات كرة القدم عندما تزدحم المدينة بالسيارات والمارة ؛ اذ تترك الاذاعة المحلية احـــدى موجاتها لسلطة المرور تذيع عليها ما ترى توجيهه من نداءات وتعليمات .

وليس من شك أن الوعى الشرطى عندنا اذا ما وصل الى المستوى المناسب انزاح كثير من الأعباء التى تحملها أجهزة الشرطة ، واصبح لديها وفرة من الجهد تستطيع أن توجهها الى مسئولياتها الجديدة .

الروادع :



الوعى الشرطى مؤكد النتيجة مضمون الأثر ، ولكنه من ناحية أخرى بطىء المفعول لا يعطى ثماره على الفور ؛ ولهذا لا يمكن الاعتماد عليه تماما فى المرحلة الحالية على الأقل .

كذلك يجب أن نعتـــرف أن فى مجتمعنا ــ كما فى اى مجتمع ــ أفرادا يخرجون عـــلى النظام رغبة فى المخالفة واستهتارا بالنتيجة ، وهؤلاء الذين لا تنفعهم النصيحة ــ يردعهم (العقاب) .

أن هناك صورا كثيرة لا تزال قائمة فى مجتمعنا ، وليس لنا أن نتجاهلها : فكثيرا ما يستوقف رجل المرور سائق السيارة لينبهه الى مخالفة ارتكبها ، وبدلا من أن يعتذر السائق عن خطئه يجيب بهذه الاجابة التقليدية المشهورة : (عندك نمرتين واحدة ورا وواحدة قدام خد اللى تعجبك فيهم) .

اجابة معروفة ومشهورة تتردد كل يوم عشرات المرات وفى مختلف الجهات ..

وسائق السيارة يقولها باطمئنان ؛ لأنه يعـــرف تماما نتيجتها .. مخالفة .. وماذا تعنى المخالفة بالنسبة له ؟ .. خمسون قرشا ! فليخالف المرور ويتحدى قوانينه دون ان يكلف نفسه مشقة التفاهم أو الاعتذار !

ولست أعرف بلدا فى العالم كله يقف من مخالفات المرور هذا الموقف المتسامح .. فعقوبة المخالفة فى معظم بلاد العالم المتقدمة والنامية تزيد كثيرا عن هذا الحد ، بل أن بعضا منها يجعل عقوبة الحبس وجوبية ردعا لاســــتهتار السائق ، ومحافظة على أرواح المواطنين .

ان هذا الحشد الهائل من عساكر المرور الذين يسترعى نظر الزوار الأجانب ضرورى ولازم ما دامت عقوبة المرور تقف عند هذا الحد التافه .

وليس يكفى الآن على الأقل — الاعتماد على الوعى المرورى للتغلب على المشكلة ، ولكن الأمر يتطلب بالحاح رفع عقوبة مخالفة المرور الى الحد الذى يردع المخالف .

ولست أشك فى أننا اذا رفعنا عقوبة مخالفة قواعد المرور الى عشرة جنيهات مثلا استطعنا ان نخفض قوات المرور الى النصف ، وفى الوقت نفسه نحصل على نتيجة افضل مما هى عليه الآن .

وما يقال عن مخالفات المرور يقال عن جرائم اخـــرى كالتهريب .. فالبضائع المهـــربة تملأ شوارع القـــاهرة

والاسكندرية .. وتتحدى فى وضح النهار التشريعات التى تضعها الدولة لمنع استيراد سلع كمالية عن غــــير طريقها ، وبصرف النظر عن الأثر الاقتصادى لهذه البضائع فان مجرد وجودها على هذا النحو استهتار بالقـــانون الذى يمنعها واستخفاف بالقائمين على تنفيذه ..

ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى ان العقـــوبة التى تفرض على البضائع المهربة ليست اكثر من سداد الرسوم الجمركية عنها ، وربما اقترن ذلك بغرامة بسيطة .. وهذه العقوبة فى ذاتها تغرى بالتهريب ، وفى نفس الوقت توحى الى رجال الشرطة عدم الاهتمام بمكافحة هذه الجريمة .

ان القضاء على التهريب يستلزم قبل جهود المكافحة عقوبة تردع المهرب نفسه ، وبغير ذلك فليس لنا أن ننتظر ان يتوقف التهريب أو تتحمس الشرطة فى القضاء عليه ..

وما يقال عن التهريب ومخالفات المرور يقال عن كثير من الجرائم التى لا تزال العقوبة فيها رمزية اكثر منها فعلية .

وليست هـــذه دعوة الى احلال العنف محل التفاهم أو وضع العقوبة مكان الوعى ، ولكننا ينبغى ان نواجه الواقع وان نسلط سيف القانون على كل من يفلت من رقابة الضمير .

وبعـــد ..

فان جهاز الأمن ـ كما نعلم ـ من اجهزة الخدمات التى تأخذ ، ولا تعطى عائدا مباشرا ، فاذا لم يستطع هذا الجهاز ـ بحكم طبيعة وظيفته ـ أن يقدم انتاجا اقتصاديا مباشرا للمرحلة الحـــالية ينبغى عـــلى الأقل الا يكون عبئا عليها بما يستنزفه من مواردها .

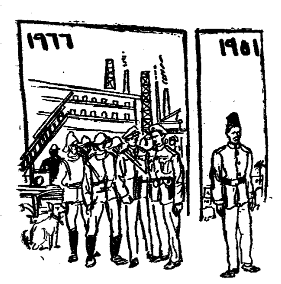
ان اجهزة الخدمات ـ فى هذه المرحلة من تطورنا ـ مطالبة ان تواجه مسئولياتها الجديدة ، وان ترفع مستوى كفايتها بنفس امكانياتها الحالية ، على ان تعوض ما يلزمها بالمزيد من الجهد والجديد من التنظيم .

الفصل الرابع

مجالات عمل

* ❋ اتساع الوظيفة .
* ❋ الأمن الصناعى .
* ❋ الضرائب .
* ❋ الوعى والتوعية .

اتساع الوظيفة :



التطور الذى حققته الشرطة فى عهد الثورة لم يقتصر على اسلحة جديدة او اجهزة حديثة او انظمة متطورة ، ولكنه كان تغييرا فى الأساس الذى قامت عليه رسالة الشرطة من اداة فى يد الحكم الظالم الى جهاز فى خدمة الشعب .

والى جانب هذا التغيير الرئيسى فى رسالة الشرطة حدث تغيير مماثل فى شكل الوظيفة يتمثل فى اتساع حدودها ، وعدم تجمدها داخل نطاقها التقليدى .

كانت وظيفة الشرطة قبل الثورة تقتصر على مكافحة الجريمة ومطاردة مرتكبها ، فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو تحقيقا لارادة الشعب وتأكيدا لسيادته ـ خرجت الشرطة عن هذا النطاق المحدود الى مجال ارحب يتمثل الى جانب حفظ الأمن فى تقديم الخدمات الاجتماعية والانسانية للمواطنين ترجمة

للشعار الذى أعلنته وآمنت به ((**الشرطة فى خدمة الشعب**)) .

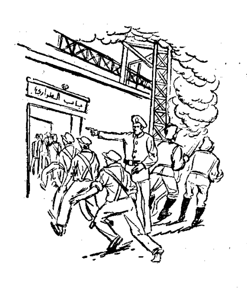
وفى مجال الخـــدمات الاجتماعية والانسانية استخدمت الشرطة اسلوبا جديدا فى معاملة المواطنين ، كما انشأت اجهزة حديثة كالنجدة والانقاذ النهرى والارشاد الفنى وغير ذلك مما وفر لها امكانات العمل فى هذا المجال .

ولقد حققت الشرطة بالفعل نجاحا مشرفا انعكست آثاره على العلاقة بين الشرطة والشعب ثقة متبادلة وتعاونا مشتركا .

ومع انطلاقة التطور الثورى اتسعت وظيفة الشرطة أبعد من ذلك ؛ لتشارك بايجابية فى مختلف الجوانب العامة بغير تحديد ، فلم تعد تسأل نفسها أمام الواجب : هل يدخل عمل ما فى اختصاصها أو يخـرج عنه ؟ وانما التزمت مبـــدأ جديدا يقـــول : كل ما ينفع وطننا عملى .. وكل ما يخدم شعبنا واجبى .

وبهذا المفهوم الجديد شاركت الشرطة خلال العام الماضى فى مكافحة دودة القطن فى محافظة الدقهلية ، واذا كانت هذه المشاركة لم ترتب نتائج اقتصادية ذات بال نتيجة لكونها تجربة جديدة محدودة النطاق فليس من شك أنها تصـــبح فعالة ومؤثرة عندما يتوافر لها الامتداد والاتساع .

على أن هناك مجالات عمل أخرى ينبغى على الشرطة أن تضطلع بها واجبا اضافيا فوق واجباتها السابقة ما دامت قد اختارت لنفسها وعقدت عزمها على أن تشارك باكبر الجهد واخلصه فى بناء هذه المرحلة الحاسمة من تطورنا .



الأمن الصناعى :

من اهم الأهداف التى نسعى اليها فى هذه المرحلة اقامة قاعدة اقتصادية سليمة ينطلق منها التطور الى الآفاق البعيدة التى يطمح اليها .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف أقامت الثـــورة مئات المصانع على امتداد وطننا ، وبدأ الانتاج الصناعى بالفعل يتدفق الى داخل البلاد ، ويغزو الأسواق الخارجية .

وليس من شك أن الثورة حين بدات التصنيع واجهت مجتمعا زراعيا ليست له دراية كافية بالتقاليد الصناعية ، وذلك بتأثير سنوات الاستعمار الطويلة التى ظلت تلقن وعينا اننا أمة زراعية لا تصلح للصناعة !

ولهذا كان من أهم المشاكل التى واجهت التطور الصناعى فى بلادنا عملية التحول من المجتمع الزراعى الى المجتمـــع

الصناعى ، وما يصاحب هـــذا التحول من تفاعلات نتيجة لاختـــلاف النزعات والعوامل والبيئة والتربية والثقافة ؛ مما ينتج عنه شعور العامل بعدم المواءمة بسهولة مع الوسط الجديد ويؤدى من ثم الى وقوع عدد من الحوادث .

واذا كان الأمن الصناعى ينال اهتماما متزايدا من جانب مختلف الدول المتقدمة صناعيا فنحن أولى بالاهتمام به بحكم ظروفنا الصناعية حماية للعامل ووقاية للمصانع .

ولكن الأمن الصناعى عندنا لم يأخذ بعد حقه من العنـاية الكاملة ، وأوضح الصور التى تدل على ذلك أن بعض المصانع لا تنشىء مكاتب للأمن الصناعى بها ، كما أن القائمين بالأمن الصناعى فى مصانع أخرى يؤدون واجبهم الحيوى اجتهادا وارتجالا دون أن تكون هناك دراسات معينة على مستوى مناسب يلزمهم الحصول عليها .

ان الشرطة يجب أن تحمل مسئوليتها فى الأمن الصناعى عن طريق مصلحة الدفاع المدنى التى تختص بأعمال الوقاية من خطر الغارات الجوية فى الحرب ، ومن الكوارث العامة فى السلم ؛ وهذه المهمة تتضمن من غير شك وقاية المصانع وحمايتها من أخطار الحوادث .

ان الأمن الصناعى ينقسم الى جانبين :

الأول يتمثل فى امكانات وقاية العامل فى أثناء العمـــل بما يجنبه التعرض لخطر الآلات ، وهذا الجانب يتصل بالعمل ذاته ، وليس لأجهزة الدفاع المدنى أن تتدخل فيه ؛ لأنه يرتبط بالتدريب الفنى على العمل ، ويخضع لاشراف المسـئولين بالمصنع .

والجانب الآخر يتمثل فى الحوادث والأخطار التى يتعرض لها المصنع كالحريق والاختناق وانهيار المبنى وانفجار بعض الأجهزة ، وهذا الجانب يجب أن يوضع تحت الاشراف الفنى للمختصين بمصلحة الدفاع المدنى ؛ لأنه يتطلب خبرة من نوع خاص ودراسات تخصصية على مستوى معين .

والواقع ان مصلحة الدفاع المدنى تضطلع بالفعل بجانب من هذا العمل ، فتقوم بتدريب مهندسين وعمـــال المصانع المختلفة على أعمال الدفاع المدنى والانقاذ ، وقد أتمت حتى الآن تدريب نحو عشرين الف مواطن ، ولكن الجديد الذى نقترحه انما هو مزيد من الامتداد لهذا العمل ومزيد من التنظيم بحيث يعطى نتائج اكبر تأثيرا واكثر فاعلية .

يجب أن نبدأ تدريب قوات الدفاع المدنى تدريبا كاملا على أعمال الأمن الصناعى مع زيادة هذه القوات بحيث يوجد ضابط متفرغ بكل منطقة صناعية كحلوان والمحلة الكبرى وكفر الدوار وأسوان والاسكندرية وغيرها ويقوم متعاونا مع ضابط الأمن الصناعى بوضع خطة الوقاية لكل مصنع على حدة ، بل ولكل مبنى داخل المصنع ، ثم يتولى بعد ذلك عملية تدريب أفراد المصنع تباعا على تنفيذ الخطة الموضوعة لوقاية مصانعهم .

وهكذا يوضع لكل مصنع خطة خاصة به كما يعد لأفراده تدريب مناسب لهم ، وهذا الاتجاه أجدى من وضع خطط عامة وتدريب عام ، ذلك لأن الأخطار التى يتعرض لها مصنع للنسيج تختلف تماما عن تلك التى قد يتعرض لها مصنع

للبلاستيك أو النحاس ، وطبيعة الوقاية تقتضى نوعا من التخصص .

وبالاضافة الى ذلك كله ينبغى ان يؤخذ رأى المختصين فى أعمال الدفاع المدنى عند بناء مصانع جديدة حتى يمكنهم التحقق من اشتراطات الأمن اللازمة للوقاية كوجود منافذ كافية لخروج العمال عند حدوث انفجار وغير ذلك .

وليس فى هذا الذى نقترحه بدع جديد ، ولكنه معمول به على صور مختلفة فى كثير من بلاد العـــالم : ففى السويد والدانيمارك وسويسرا تتصل أعمال الأمن الصناعى بأعمال الدفاع المدنى اتصالا وثيقا بحيث يصعب الفصل بينهما ، وفى معظم المصانع فرق مختصة بالدفاع المدنى تتولى الخدمات الصحية والاسعافات الأولية والخدمات الهندسية والانذار واطفاء الحرائق والكشف عن الاشعاعات ، وتعمل فرق الدفاع المدنى الخاصة بالمصنع متعاونة تماما مع سلطات الدفاع المدنى المحلية .

ان مصلحة الدفاع المدنى طاقة قادرة على العمل لديها وفرة من الجهد ينبغى أن تفيد به على أوسع نطاق فى مجال من أهم واخطر مجالات التطور .



الضرائب :

النظام الضرائبى السليم فى التشريع والتطبيق يساند أهداف الاشتراكية فى الكفاية والعدل ، ذلك ان الضرائب تتيح للدولة أن تحصل على جزء من أموال أصحاب الدخول العالية لتعيد استثماره لصالح الشعب كله بما يساعد على توفير الكفاية ويهدف الى تحقيق العدل .

ولهذا كان من الطبيعى أن تتضمن قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ تشريعات ضرائبية تحقيقا لهذه الغاية ، كما نص الميثاق على أنه من المحتم أن يكون هناك بحكم العدل حد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

والنظام الضرائبى عندنا ــ من ناحية التطبيق ــ بحاجة الى كثير من التدعيم والا فليس لنا أن ننتظر من التشريعات الضرائبية أن تحقق أهدافها الاشتراكية .

وتطالعنا الصحف كل حين بأنباء عن مطالبة مواطن معين بضرائب متأخرة عليه منذ عشرة سنوات او اكثر ، كما نسمع كثيرا عن محاولات متعددة للتهرب من سداد الضريبة بأنواعها المختلفة يضبط بعضها ، ويفلت الكثير منها !

وليس يعنى ذلك بطبيعة الحال اتهام مصلحة الضرائب بالقصور أو التقصير ، لأن طبيعة عمل موظفيها قانونية اكثر منها بوليسية ، ومأمور الضرائب يباشر التقدير طبقا لنصوص القـــانون بأمانة وكفاية لا شـــك فيهما ، ولكن فوق طاقته وتخصصه أن نحمله الى جانب هذه الأعباء القيام بأعمـــال البحث والتحرى وراء الآلاف الذين يتهربون من الضرائب .

وفى الدول الأجنبية تؤدى الشرطة دورا فعالا فى مكافحة التهرب من الضرائب : ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد بين وحدات الشرطة الاتحادية وحدات تختص بحماية الدخل القومى ، منها وحدة المخابرات الخاصة بالدخل ، وتتبع وزارة الخزانة ، وتختص بمكافحة الجرائم التى تقع ضد قوانين الدخل الأهلى بما فى ذلك من ضريبة الايراد العام ، كما نجد أيضا فرق ضرائب الكحول والدخان ، وتختص بمكافحة الجرائم المخالفة لقوانين رسوم الانتاج المفروضة على المشروبات الروحية ، وكذلك الحال فى سويسرا وغيرها من بلاد أوروبا حيث نجد شرطة خاصة تتولى ضمان سداد الضرائب الى خزانة الدولة .

ولقد يقال فى هذا الشأن : ان عندنا قسما خاصا لمكافحة التهرب من الضرائب يتبع مصلحة الأمن ، وان هذا القسم يؤدى دورا فى هذا المجال .

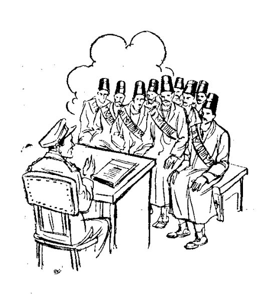
والرد على ذلك أن وجود هذا القسم رمزى أكثر مما هو حقيقى ؛ فهو يتكون من عدد قليل جـــدا من الضباط مسئوليتهم مكافحة التهرب من الضرائب فى مختلف أنحاء البلاد من أسوان الى مرسى مطروح ! ومهما يكن جهدهم ونتائجه فلن يستطيع أن يكون مؤثرا فعالا على النحو الذى نهدف اليه .

ولسنا ندعو الى انشاء وظائف جديدة فى جهاز الشرطة أو فى غيره من أجهزة الدولة للقيام بهذه المهمة ، وانما نطالب باصدار تعليمات واضحة الى أجهزة الشرطة فى مختلف الجهات للاسهام الفعلى مع مأموريات الضرائب وبالتعـاون معها فى البحث والتحـــرى وراء المتهربين من الضرائب ، وضبط حالات التهرب ، وفضح وسائلها .

وتستطيع هذه التعليمات أن تقرر حافزا قويا يضمن تنفيذها باخلاص وحماس ، ويتمثل هذا الحافز فى تقـــرير نسبة مئوية من الأموال التى أمكن استنقاذها من المتهربين تعطى مكافأة لرجال الشرطة الذين يقومون بعملية الضبط ، ومثل هـــذه المكافأة مقررة ومعمول بها فى جرائم مكافحة المخدرات والتزييف والتزوير والجرائم الجمركية وغير ذلك .

وبهذا الحل نضمن الافادة من جهـــاز الشرطة كله فى مكافحة التهرب من الضرائب دون أن تتحمل ميزانية الدولة أعباء انشاء وظائف جديدة ، وتبقى بعد ذلك التعليمات المنظمة للتعاون بين مأموريات الضرائب وأجهزة الشرطة .

ان النظام الضرائبى ـ من ناحية التطبيق ـ يجب أن يضمن لنا فى حزم حداً أعلى للدخل ، فلا نزال نجد فى مجتمعنا صورا من الثراء والاسراف تتحـــدى بعنف كل محاولات تذويب الفوارق بين الطبقات ، وهذه الصور لا سبيل الى القضاء عليها الا باحكام نظام الضرائب .



الوعى والتوعية :

عاشت الثورة سنواتها الماضية تدافع بيد وتبنى باليد الأخرى ..

كانت المؤامرات تتحرك بالحقد والكراهية كلما تقدمت الثورة الى نصر جديد وكلما ارتفع بناء الاشتراكية بالكفاية والعدل ، واذا تتبعنا الأمجاد التى حققتها الثورة وجدناها جميعا وبغير استثناء تسبقها او تعقبها مؤامرة رخيصة أو مغامرة فاشلة قامت بها الرجعية فى الداخل أو الخارج يعاونها الاستعمار السافر والمقنع .

ولا يزال علينا أن ننتظر هجمات جديدة .. ضارية وعنيفة تركها روح اليأس وتدفعها مرارة الهزيمة .

ومن هنا فان الوعى السياسى ضرورة لازمة فى هذه المرحلة ، ضرورة للعامل والفلاح والجندى والمثقف ولكل من يسهم فى بناء جانب من جوانب تطورنا .

ان المرحلة الحالية تتطلب فكرا وجهدا وتضحية تنبع من الايمان العميق بالثورة والولاء لها ، وليس مجرد أداء الواجب منعا للمسئولية او طمعا في المكافأة .

واذا كان الايمان العميق هو الضرورة الحتمية للعمل فى هذه المرحلة فان المعرفة الشاملة هى الخطوة الأولى لهذا الايمان ..

ورجل الشرطة كغيره من المواطنين ــ وقبل غيره ــ يجب أن يكون على درجة عالية من الوعى السياسى ؛ لأن مسئوليته الأولى هى حماية الثورة من أعـــدائها ، وحراسة البناء الاشتراكى من الرجعية الحاقدة ، والحارس يجب أن يعلم ما الشيء الذى يحرسه ؟ ولماذا ينبغى أن يكون يقظا واعيا فى حراسته ؟

ولكننا نعترف هنا أن الوعى السياسى لأفراد هيئة الشرطة لا يزال بعيدا عن المستوى المأمول .

ان الاهتمام يتجه الى الضابط لزيادة حصيلته من الوعى السياسى فى حين يترك القـاعدة العريضة من الجنود دون أن يوجه اليها ما تستحق من اهتمام .

وكذلك فان طائفة الخفـــراء بحاجة شديدة الى الوعى السياسى فى حين يترك القاعدة العريضة من الجنود دون مواجهة الرجعية فى الريف تثبيتا لانتصارات الثورة وتأكيدا لهـــا .

وعندما بدات وزارة الداخلية تطورها الجديد فى مطلع مرحلة الانجاز ــ ابدت اهتماما جديا بالتوعية السياسية لأفراد هيئة الشرطة ، فأنشأت قسما خاصا للتوجيه المعنوى بادارة الشئون العامة مهمته الرئيسية نشر الوعى السياسى بين افراد جهاز الشرطة .

واننا نطالب بالحاح أن تتجه جهود التوعية السياسية أولا الى الخفراء فى الريف أكثر أفراد هيئة الشرطة حاجة اليها ، ثم تتجه بعد ذلك الى الجنود وأخيرا الى الضباط .

ان الخفراء الذين يشكلون نحو نصف افراد هيئة الشرطة لا يجدون فى قراهم البعيـــدة اية فرصة لمعرفة ما يجرى حولهم ، ويقع على الشرطة مسئولية توعيتهم ما داموا افرادا فى هيئتها يخدمون رسالتها .

وبقى علينا بعد ذلك ان نناقش موضوعا يرتبط بالوعى السياسى ، ويتردد معه يطالب بأن تصبح الشرطة مركز اشعاع للوعى السياسى بين المواطنين ..

والفكرة فى ذاتها براقة ومغرية وخاصة ان جهاز الشرطة بحكم امتداده الواسع فى أنحاء البلاد وبحكم اتصاله الدائم بمختلف المواطنين قادر على الاضطلاع بهذه المهمة ..

على أننا اذا أنعمنا النظر ترددنا كثيرا قبل أن نطالب الشرطة بالقيام بهذه المهمة :

ان الشرطة برغم كونها فى خدمة الشعب فعلا وحقـــا لا تزال مظهرا من مظاهر السلطة فى نظر المواطنين ــ وهى

حقيقة واضحة بحكم الواقع وليست بحاجة الى جـدال طويل ..

الشرطة اذن محبوبة أو مكروهة سلطة ، ولست أريد للمواطنين أن يكون فهمهم لتطورنا الاشـــتراكى وتنظيماتنا السياسية واتجاهاتنا الثورية .. عن طريق رجال الشرطة .

لست أريد لمواطننا الطيب أن يتلقى المفاهيم الجديدة من ضابط الشرطة أو فى مراكز الشرطة ونقاطها فيتصـــور ــ وهما ــ أن هذه المفاهيم تفرض على ذهنه قسرا لا اقتناعا .

كذلك فان الشرطة ــ فى احتـــكاكها اليومى بالمواطنين تكتسب صـــداقة الناس وعداءهم على السواء ، محبتهم وكراهيتهم فى نفس الوقت ، فـــاذا قامت هى بنشر الوعى السياسى رفض البعض قبوله منها أو الايمان به عن طريقها كراهية فيها ونفورا منها .

ان الشرطة لا ينبغى أن تحمـــل الوعى السياسى الى المواطن ؛ لأنها فى نظره سلطة قد يتوهم انها تفرض عليه ما تريد أن تقنعه به ، ولكن هذا لا يعنى أن تنعزل الشرطة عن رسالة الوعى السياسى ، وانما عليها أن تحمل هـــذه الرسالة وتبلغ بها كمالها المقدور بالنسبة لأفرادها أولا من ضباط وموظفين وجنود وخفراء .. وهؤلاء الأفراد بحكم ايمانهم واقتناعهم عليهم أن يقنعوا من حولهم من اهـــل وأصدقاء ..

هذا هو طريق الشرطة الوحيد للاســـهام فى نشر الوعى السياسى ، اما اكثر من ذلك فان جهـــدها قد يضر اكثر مما ينفع .

وبعـــد ..

فان هذا الكتاب لا يدعى أنه واجه كل مشاكل التطور فى جهاز الشرطة ، وقدم الحلول الجذرية لها ؛ فذلك شىء فوق طاقته وجهده ، ولكنه أوضح بعض المشكلات ، وشارك فى اقتراح الحلول لها ثم أسلم الأمانة الى كل رجل شرطة وكل مواطن ليسهم فى عملية التطوير المستمر لهذا الجهاز الحيوى بالنقد والاقتراح .

ويبقى لهذا الكتاب ـ بصرف النظر عما أصاب فيه أو أخطأ انه يهدف أساسا الى اثارة نوع من الحوار الفكرى يمثـل مقدمة طبيعية وضرورية لكل محاولات التجديد والتطوير .